خصخصة قطاع الطاقة وتأثيرها علي التنمية المستدامة في الصين

شريف أحمد محمود العشري

اشراف

د/ عبدالحميد مصطفى
مدرس الاحصاء
جامعة القاهرة

د/ عمرو الضبع
أستاذ الاقتصاد المساعد
عميد كلية الدراسات العليا
الأكاديمية العربية للعلوم الادارية والمالية والمصرفية

ملخص الدراسة

يهدف هذا البحث إلي التعرف علي أثر خصخصة قطاع الطاقة علي التنمية المستدامة في الصين، فقد شهد قطاع الطاقة في الصين تغييرات كبيرة على مدى العقود القليلة الماضية، حيث بدأت الحكومة سلسلة من الإصلاحات الموجهة نحو السوق والتي تهدف إلى زيادة الكفاءة وخفض التكاليف. ومن أهم هذه الإصلاحات خصخصة قطاع الطاقة، مما أدى إلى ظهور العديد من الشركات الخاصة التي تلعب الآن دوراً رئيسياً في إنتاج وتوزيع الطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك، نفذت الحكومة مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة على نطاق أوسع. وتشمل هذه المبادرات تعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، وسيكون من المهم للحكومة تحقيق توازن بين الإصلاحات الموجهة نحو السوق وحماية البيئة، من أجل ضمان استمرار القطاع في دعم أهداف التنمية المستدامة طويلة الأجل للبلاد.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، خصخصة قطاع الطاقة، والتنمية المستدامة.

Abstract

This research aims to identify the impact of privatization of the energy sector on sustainable development in China, the energy sector in China has undergone significant changes over the past few decades, as the government has initiated a series of

market-oriented reforms aimed at increasing efficiency and reducing costs. One of the most important of these reforms is the privatization of the energy sector, which led to the emergence of many private companies that now play a key role in the production and distribution of energy.

In addition, the government has implemented a set of policies aimed at promoting sustainable development on a larger scale. These initiatives include the promotion of renewable energy sources, improving energy efficiency, and it will be important for the government to strike a balance between market-oriented reforms and environmental protection, in order to ensure that the sector continues to support the country's long-term sustainable development goals.

Keywords: Privatization, privatization of the energy sector, sustainable development.

١- مقدمة الدراسة:

تشير خصخصة قطاع الطاقة إلى نقل الملكية والسيطرة على المرافق العامة التي تولد الطاقة وتوزعها وتبيعها إلى الكيانات الخاصة. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للخصخصة في زيادة الكفاءة وخفض التكاليف، لأن الكيانات الخاصة عادة ما تكون أكثر ابتكارا واستجابة وفعالية من حيث التكلفة.

يمكن أن تؤدي الخصخصة إلى زيادة المنافسة، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتحسين جودة الخدمات للمستهلكين. ومع ذلك، يجادل النقاد بأن الخصخصة يمكن أن تؤدي إلى عدم المساواة في الوصول إلى الطاقة، خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، ويمكن أن تقوض المصلحة العامة لصالح الأرباح. ويتوقف تأثير الخصخصة على التنمية المستدامة على كيفية تنفيذها، لأنها يمكن أن تسهم أو تعوق

الجهود الرامية إلى تعزيز الطاقة المتجددة، والحد من انبعاثات الكربون وزيادة فرص الحصول على الطاقة. يمكن أن تحفز الخصخصة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وتعزز تدابير كفاءة الطاقة التي تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي الخصخصة أيضا إلى التركيز على الأرباح قصيرة الأجل على حساب الاستدامة طويلة الأجل والشواغل البيئية. لذلك، من المهم إجراء تقييم دقيق للأثر المحتمل للخصخصة على التنمية المستدامة قبل تنفيذها. ويمكن للحكومات أيضاً أن تتخذ تدابير لضمان تقاسم منافع الخصخصة على نحو أكثر إنصافاً ومساءلة الكيانات الخاصة عن آثارها البيئية والاجتماعية.

يمكن أن تؤدي الخصخصة إلى تطوير تقنيات وممارسات جديدة تعمل على تحسين الكفاءة والأداء البيئي لقطاع الطاقة. قد يكون لدى الشركات الخاصة المزيد من الحوافز للاستثمار في البحث والتطوير، واعتماد تقنيات أنظف وأكثر استدامة، مثل الشبكات الذكية وأنظمة تخزين الطاقة والسيارات الكهربائية.

ومع ذلك، قد لا يتم دائما توزيع فوائد هذه التقنيات بالتساوي، وهناك خطر من أن السكان الأكثر ضعفاً قد يتخلفون عن الركب. على سبيل المثال، في بعض الحالات، قد تعطي الشركات الخاصة الأولوية للاستثمارات في المناطق ذات هوامش الربح الأعلى، مع إهمال المناطق الريفية أو ذات الدخل المنخفض التي قد تكون أقل ربحية.

بالإضافة إلى عدم المساواة في الحصول على الطاقة، يمكن أن تؤدي الخصخصة أيضا إلى فقدان الوظائف في القطاع العام وزيادة انعدام الأمن الوظيفي في القطاع الخاص. يمكن أن يكون لهذا آثار اجتماعية سلبية، لا سيما في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة في التوظيف.

وللتخفيف من حدة هذه المخاطر، يمكن للحكومات أن تتخذ خطوات لضمان تقاسم فوائد الخصخصة على نحو أكثر إنصافاً، مثل تقديم الإعانات أو الحوافز لتشجيع الاستثمار الخاص في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات، وتشجيع خلق فرص العمل المحلية وتنمية المهارات.

٢- مشكلة الدراسة:

تعتبر الخصخصة أحد مكونات برامج الإصلاح الاقتصادى التى وضعها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وليس هناك خلاف فى أن عملية الخصخصة ليست بالأمر اليسير ولا يمكن إنجازها فى وقت قصير، مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادى والاجتماعى أو التطور الإدارى، فهى عملية معقدة وذات أبعاد وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية هامة، ويجب أن تؤخذ الظروف والمتغيرات البيئية الوطنية بعين الاعتبار عند رسم إستراتيجية الخصخصة، وإعداد برنامجها التنفيذى. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الخصخصة أيضاً إلى إهمال المسؤوليات الاجتماعية والبيئية لصالح تعظيم الربح. ويعتمد تأثير الخصخصة على التنمية المستدامة إلى حد كبير على الإطار التنظيمي المعمول به لضمان عمل الشركات الخاصة بطريقة مسؤولة اجتماعياً وبيئياً.

وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي الخصخصة إلى خفض الإعانات العامة والاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، مما يعوق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تعطي الشركات الخاصة الأولوية للأرباح قصيرة الأجل على التنمية المستدامة طويلة الأجل، مما يؤدي إلى زيادة انبعاثات الكربون وغيرها من الآثار البيئية السلبية. **ومن هنا ظهرت مشكلة البحث والتي يمكن بلورتها في التساؤل التالى:**

ما هو أثر خصخصة قطاع الطاقة علي التنمية المستدامة في الصين؟

٣- أهداف الدراسة:

الهدف الأساسى لهذه الدراسة يتمثل فى توضيح ماهية خصخصة قطاع الطاقة وتأثيرها علي التنمية المستدامة في الصين وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١/٣- تعزيز الاستخدام الفعال والمستدام لموارد قطاع الطاقة.

٢/٣- تشجيع الشركات الخاصة على إعطاء الأولوية للمسؤوليات الاجتماعية والبيئية إلى جانب تعظيم الأرباح، من أجل ضمان التنمية المستدامة على المدى الطويل.

٣/٣- تعزيز المنافسة والكفاءة في قطاع الطاقة، من أجل خفض التكاليف على المستهلكين وزيادة جودة وموثوقية خدمات الطاقة.
٤/٣- الحد من الأثر البيئي لإنتاج الطاقة واستهلاكها، من خلال تعزيز التكنولوجيات الأنظف والممارسات الموفرة للطاقة.
٥/٣- إقتراح مجموعة من التوصيات فى ضوء النتائج التى سيتم التوصل اليها من خلال البحث.

٤- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية بما تقدمه من إضافات من الناحية العلمية والعملية كالآتي:

١/٤- الأهمية العلمية:

- تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها تقدم محاولة لمعالجة الفجوة البحثية، وذلك من خلال الوقوف على أهمية خصخصة قطاع الطاقة وتأثيرها علي التنمية المستدامة في الصين.
- تتمثل أهمية الدراسة فى أن هذا الموضوع يعد موضوعاً حيوياً لتقديم إطار نظري تحليلي لدعم أهمية خصخصة قطاع الطاقة، وما يمكن أن تضيفه للأدب النظري والدراسات السابقة حول علاقتها ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة.

٢/٤- الأهمية العملية:

- إبراز جوانب القوة الناتجة عن التطبيق فى الواقع العملي. فهذه الدراسة بمثابة دعوة للتفاعل بين خصخصة قطاع الطاقة وتأثيرها علي التنمية المستدامة في الصين.
- تعود أهمية هذه الدراسة إلى طبيعة دور خصخصة قطاع الطاقة وتأثيرها علي التنمية المستدامة في الصين مما يزيد من أهمية الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد على تفعيل استراتيجياتها.

٥- الدراسات السابقة:

هناك العديد من البحوث والدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بمجال الدراسة، وهي:

١/٥. دراسة (Wu, & Shi. 2015) تبحث هذه الدراسة في آثار الخصخصة على أداء قطاع الطاقة في الصين، باستخدام بيانات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أن الخصخصة كان لها تأثير إيجابي على أداء قطاع الطاقة في الصين. على وجه التحديد، تتمتع الشركات المخصخصة بإنتاجية وربحية وكفاءة أعلى من نظيراتها المملوكة للدولة. علاوة على ذلك، أدت الخصخصة أيضا إلى زيادة المنافسة في الصناعة، مما أدى إلى انخفاض الأسعار وتحسين جودة الخدمة للمستهلكين. كما أن الخصخصة يمكن أن تكون استراتيجية فعالة لتحسين أداء قطاع الطاقة في الصين، ولكن يجب على صانعي السياسات أن يضعوا في اعتبارهم آثارها الاجتماعية والاقتصادية المحتملة.

٢/٥. دراسة (Wang, & Jianhua. 2019) تستكشف هذه الدراسة تأثير الخصخصة على التنمية المستدامة لصناعة الطاقة في الصين من ثلاثة جوانب: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

توصل البحث إلى أن الخصخصة أدت إلي تحسينات كبيرة في كفاءة وربحية صناعة الطاقة في الصين. كانت الشركات الخاصة أكثر ابتكاراً وكفاءة في عملياتها، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية والربحية. بالإضافة إلى ذلك، أدت إلى خلق فرص عمل جديدة وزادت مستويات دخل العمال في الصناعة، ومن ناحية أخري كان للخصخصة أثر سلبي على البيئة في بعض الحالات. تميل الشركات الخاصة إلى التركيز على الأرباح قصيرة الأجل وقد تهمل المخاوف البيئية في عملياتها.

٣/٥. دراسة (Wu, et al., 2017) هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير الخصخصة على كفاءة الطاقة في الصين، باستخدام تحليل الحدود العشوائية.

وتظهر النتائج أن الخصخصة لها تأثير إيجابي على كفاءة الطاقة في قطاع الطاقة في الصين. على وجه التحديد، تتمتع الشركات المخصخصة بدرجات كفاءة طاقة أعلى من

نظيراتها المملوكة للدولة. وهذا يشير إلى أن الخصخصة قد حسنت إدارة وتشغيل شركات الطاقة، مما أدى إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد والحد من هدر الطاقة.

٤/٥. دراسة (Lu, & Yang. 2019) تبحث هذه الدراسة في تأثير الخصخصة على التنمية المستدامة في قطاع الطاقة الصيني. وتجادل بأنه في حين أن الخصخصة قد تحقق فوائد قصيرة الأجل مثل زيادة الكفاءة والربحية، يجب أيضاً النظر في تأثيرها الطويل الأجل على التنمية المستدامة.

ويشير تحليل النتائج إلى أن الخصخصة كان لها آثار إيجابية وسلبية على التنمية المستدامة في قطاع الطاقة في الصين. فمن ناحية، أدت الخصخصة إلى تحسين الكفاءة والربحية، مما يمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. من ناحية أخرى، أدت الخصخصة أيضا إلى تدهور البيئة، وعدم المساواة الاجتماعية، وفقدان السيطرة العامة على قطاع الطاقة.

٥/٥. دراسة (Jun, & Yi. 2019) هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الخصخصة على كفاءة الطاقة في صناعة تكرير النفط في الصين. تستخدم الدراسة بيانات من ٩٤ مصفاة نفط في الصين خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣، وتستخدم نهج الاختلاف في الاختلافات لتحليل تأثير الخصخصة على كفاءة الطاقة.

وجدت الدراسة أن الخصخصة لها تأثير إيجابي على كفاءة الطاقة في صناعة تكرير النفط في الصين. على وجه التحديد، وجدت الدراسة أن المصافي المخصخصة لديها مستويات أعلى من كفاءة الطاقة مقارنة بالمصافي المملوكة للدولة، وأن التأثير واضح بشكل خاص في السنوات الأولى التي أعقبت الخصخصة. كما أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة الاستثمار في التكنولوجيات والمعدات الموفرة للطاقة، وأن الشركات الخاصة من المرجح أن تتبنى ممارسات موفرة للطاقة أكثر من الشركات المملوكة للدولة.

٦/٥. دراسة (Fang, & Liu. 2019) تبحث الدراسة في قياس تأثير الخصخصة على استثمار الطاقة المتجددة في الصين. يستخدم المؤلفون بيانات من ٢٣٣٩ شركة صينية مدرجة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧ ويستخدمون نموذج انحدار الآثار الثابتة لتحليل تأثير الخصخصة على الاستثمار في الطاقة المتجددة.

وجدت الدراسة أن الخصخصة لها تأثير إيجابي على استثمار الطاقة المتجددة في الصين. على وجه التحديد، كما أن الشركات المخصخصة من المرجح أن تستثمر في الطاقة المتجددة أكثر من الشركات المملوكة للدولة، وأن التأثير واضح بشكل خاص في السنوات الأولى التي أعقبت الخصخصة. كما أنها تؤدي إلى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة، وأن الشركات الخاصة من المرجح أن تتبنى تقنيات مبتكرة للطاقة المتجددة أكثر من الشركات المملوكة للدولة.

٧/٥. دراسة (Li Zhang & Jiwei. 2018) تبحث الدراسة في تأثير الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في قطاع الطاقة في الصين. ويستخدم المؤلفون بيانات من ٣١ مقاطعة صينية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ ويستخدمون فريق تحليل البيانات لتحليل تأثير الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة.

وتخلص الدراسة إلى أن الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر على حد سواء لهما تأثير إيجابي على التنمية المستدامة في قطاع الطاقة في الصين. على وجه التحديد، وجد المؤلفون أن الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطان بتحسينات في كفاءة الطاقة، وتخفيضات في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وزيادة في استهلاك الطاقة المتجددة. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة نقل التكنولوجيا والآثار غير المباشرة للمعرفة، والتي يمكن أن تعزز ممارسات الطاقة المستدامة.

٨/٥. دراسة (Jianjun, & Yiming. 2020) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الخصخصة والابتكار الأخضر في قطاع الطاقة في الصين. يستخدم المؤلفون بيانات من ٣٢ مقاطعة صينية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦ ويستخدمون تحليل بيانات الفريق لتحليل تأثير الخصخصة على الابتكار الأخضر.

وجدت الدراسة أن الخصخصة لها تأثير إيجابي على الابتكار الأخضر في قطاع الطاقة في الصين. وجد المؤلفون أن الخصخصة مرتبطة بزيادة طلبات براءات الاختراع الخضراء، مما يشير إلى أن الشركات الخاصة أكثر عرضة للاستثمار في

التقنيات الخضراء وتطويرها من الشركات المملوكة للدولة. أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة المنافسة، والتي يمكن أن تشجع الشركات على الاستثمار في التقنيات الخضراء وتطويرها كوسيلة لاكتساب ميزة تنافسية. بالإضافة إلى أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة الوصول إلى التمويل، مما يمكن الشركات من الاستثمار في الابتكار الأخضر.

٩/٥. دراسة (Qinghua, et al., 2017) هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الخصخصة على الأداء البيئي لقطاع الطاقة في الصين. يستخدم المؤلفون بيانات من ٣٠ مقاطعة في الصين خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤ ويستخدمون تحليل البيانات للتحقيق في العلاقة بين الخصخصة والأداء البيئي.

توصلت الدراسة إلي أن الخصخصة لها تأثير إيجابي على الأداء البيئي لقطاع الطاقة في الصين. وأن الخصخصة مرتبطة بزيادة كفاءة الطاقة، كما تم قياسها بنسبة إنتاج الكهرباء إلى إجمالي استهلاك الفحم. ويمكن أن تشجع شركات الطاقة على الاستثمار في التقنيات الأنظف واعتمادها كوسيلة لاكتساب ميزة تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، وجد المؤلفون أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة الوصول إلى التمويل، مما يمكن الشركات من الاستثمار في مشاريع تحسين البيئة.

١٠/٥. دراسة (Lei, & Weijia. 2020) هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الخصخصة على الابتكار والتنمية المستدامة في قطاع الطاقة المتجددة في الصين. يستخدم المؤلفون بيانات الفريق من ٣٠ مقاطعة في الصين خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ ويستخدمون نهج الاختلاف في الاختلافات للتحقيق في العلاقة بين الخصخصة والابتكار.

وجدت الدراسة أن الخصخصة لها تأثير إيجابي على الابتكار في قطاع الطاقة المتجددة في الصين. وأن الخصخصة مرتبطة بزيادة طلبات براءات الاختراع والمنح المتعلقة بالطاقة المتجددة. وجد المؤلفون أيضا أن الخصخصة مرتبطة بزيادة في نفقات البحث والتطوير المتعلقة بالطاقة المتجددة.

١١/٥. دراسة (Guangya, et al., 2019) هدفت الدراسة إلى يقدم لمحة عامة عن تأثير الخصخصة على تطوير الطاقة المتجددة في الصين. وتسلط الدراسة الضوء

على أنه في حين ينظر إلى الخصخصة عموما على أنها قوة إيجابية لتنمية الطاقة المتجددة، إلا أن تأثيرها في الصين كان مختلطاً.

وجدت الدراسة أن الخصخصة أدت إلى زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، حيث أصبحت الشركات الخاصة في كثير من الأحيان أكثر ابتكارا وكفاءة من الشركات المملوكة للدولة. من ناحية أخرى، أدت الخصخصة أيضا إلى زيادة المنافسة والتركيز على الأرباح قصيرة الأجل، مما قد يؤدي إلى نقص الاستثمار في الطاقة المتجددة. وخلصت الدراسة إلى أنه في حين أن الخصخصة لديها القدرة على أن تكون قوة إيجابية لتطوير الطاقة المتجددة في الصين، إلا أن هناك حاجة إلى تنظيم دقيق لضمان تحفيز الشركات الخاصة للاستثمار في الطاقة المتجددة على المدى الطويل.

١٢/٥. دراسة (Yang, & Xian. 2019) تبحث هذه الدراسة في تأثير الخصخصة على المنافسة والكفاءة في صناعة الطاقة الحرارية في الصين باستخدام عينة من ٢٩٢ شركة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦.

وجدت الدراسة أن الخصخصة لها تأثير إيجابي على المنافسة، وأن زيادة المنافسة تؤدي إلى تحسين الكفاءة. كما أن الشركات المخصخصة لديها تكاليف أقل، وعوائد أعلى على الأصول، وإنتاجية إجمالية أكبر من الشركات المملوكة للدولة. وعلاوة على ذلك، نجد أن الآثار الإيجابية للخصخصة على الكفاءة أكبر بالنسبة للشركات الموجودة في المناطق الأكثر تقدما وتلك التي تتمتع بقوة سوقية أكبر قبل الخصخصة. وتشير هذه النتائج إلى أن الخصخصة يمكن أن تكون أداة فعالة لتعزيز المنافسة والكفاءة في قطاع الطاقة في الصين.

١٣/٥. دراسة (Zhiqiang. & Xiaoli. 2018) هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير الخصخصة على الكفاءة الفنية في محطات الطاقة التي تعمل بالفحم في الصين. يستخدمون البيانات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤ ويستخدمون طريقة تحليل الحدود العشوائية لتقدير درجات الكفاءة الفنية لمحطات الطاقة.

تشير النتائج إلى أن الخصخصة لها تأثير إيجابي على الكفاءة الفنية، حيث تظهر محطات الطاقة المملوكة للقطاع الخاص مستويات أعلى من الكفاءة الفنية مقارنة

بالمحطات المملوكة للدولة. ووجدت الدراسة أيضاً أن المنافسة في السوق تزيد من تعزيز الكفاءة التقنية، مما يشير إلى أن الخصخصة والمنافسة يلعبان أدواراً مهمة في تحسين الكفاءة التقنية في قطاع الطاقة الذي يعمل بالفحم في الصين.

٦- الإطار النظري للدراسة:

ستتناول الدراسة خصخصة قطاع الطاقة وتأثيرها علي التنمية المستدامة في الصين فيما يلي:

١/٦. تمهيد:

تشير الخصخصة إلى نقل ملكية أو إدارة أو سيطرة مؤسسة أو خدمة من القطاع العام من الحكومة إلى القطاع الخاص. تتضمن العملية عادة بيع الأصول المملوكة للحكومة لأفراد أو شركات خاصة، أو التعاقد على الخدمات لكيانات خاصة.

غالباً ما يكون هدف الخصخصة هو تحسين الكفاءة والفعالية في توصيل السلع والخدمات، وتقليل العبء على الميزانيات الحكومية، وتحفيز النمو الاقتصادي. يجادل المؤيدون بأن الملكية الخاصة والإدارة يمكن أن تجلب المزيد من الابتكار والمنافسة والمرونة للصناعات التي كانت تسيطر عليها الدولة سابقاً.

ومع ذلك، يجادل النقاد بأن الخصخصة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الوظائف، وتقليل الوصول إلى الخدمات للمجتمعات المهمشة، وزيادة التكاليف على المستهلكين. كما تشير إلى أن بعض القطاعات، مثل الرعاية الصحية والتعليم، يجب أن تظل في أيدي الجمهور لضمان الوصول العادل للجميع.

تم تنفيذ الخصخصة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، غالباً كجزء من إصلاحات اقتصادية أوسع تهدف إلى زيادة السياسات الموجهة نحو السوق والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد.

يمكن أن تتخذ الخصخصة أشكالا عديدة، بما في ذلك البيع الكامل أو الجزئي للأصول المملوكة للحكومة، والتعاقد خارج الخدمات للشركات الخاصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي بعض الحالات، يمكن أن تنطوي الخصخصة على

إنشاء أسواق جديدة، مثل تحرير قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة، اللذين انفتاحا على المنافسة.

بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية المحتملة، يمكن أن يكون للخصخصة أيضاً آثار سياسية. على سبيل المثال، يمكن اعتبار نقل الأصول المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة وسيلة لتقليل دور الدولة في المجتمع وتحويل السلطة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

تم تنفيذ الخصخصة في مختلف القطاعات، بما في ذلك النقل والاتصالات والطاقة والرعاية الصحية والتعليم وإمدادات المياه. ومع ذلك، واجهت العملية أيضاً معارضة في كثير من الحالات، لا سيما عندما ينظر إليها على أنها تهديد للخدمات العامة أو الهوية الوطنية.

وعموماً، تعتمد فعالية الخصخصة على مجموعة من العوامل، بما في ذلك الصناعة أو الخدمة المحددة التي يجري خصخصتها، والإطار التنظيمي القائم، ومستوى المنافسة في السوق. وعلى الرغم من نجاحها في بعض الحالات، فقد واجهت أيضاً انتقادات وتحديات في حالات أخرى، مما يبرز الحاجة إلى النظر بعناية في الفوائد والعيوب المحتملة للعملية وتقييمها.

٢/٦. مفهوم الخصخصة:

ظهرت فى بداية عقد الثمانينات من القرن الماضى كلمة "Privatization"فى الأدبيات السياسية والاقتصادية وأصبحت مصطلحاً على نهج معين فى المجال الاقتصادى بصفة خاصة والمجال الاجتماعى والسياسى بصفة عامة. وقد ترجم هذا اللفظ إلى اللغة العربية بألفاظ متعددة أكثرها شيوعاً لفظ الخصخصة، وهناك ألفاظ أخرى منها التخصيص والتخصيصية والخوصصة والتخاصية.. الخ. ولقد تعددت واختلفت تعاريف الخصخصة وفقاً إلى تعدد مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية وإلى تعدد أساليبها، فيتسع التعريف أو يضيق بقدر شموله لهذه الأساليب وتلك المجالات، سوف نتطرق إلى عدد من التعاريف الخاصة بها لتوضيح الصورة بشكل أكبر.

لقد ورد أن الخصخصة تعرف بأنها: إحدى أدوات السياسة الاقتصادية؛ وهى تحويل الملكية أو التحكم بالموجودات / الأصول، المستخدمة لتسليم السلع وتقديم الخدمات، من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وفى التعريف العام، فإن الخصخصة هى إلغاء الحواجز التى تعرقل قدرة القطاع الخاص على توفير الخدمات، أو على الإفادة من البنية التحتية الضرورية لإيصال هذه الخدمات. والتعريف العام للخصخصة على مستوى القطاع مثال ذلك: الاتصالات، الكهرباء، الخ... يعتبر أكثر تعقيداً من الخصخصة على مستوى المؤسسة، لأنها كثيراً ما تستلزم إعادة الهيكلة لقطاع بِرمته، وليس لشركة واحدة فقط. ويتطلب التعريف العام للخصخصة وضع آليات قانونية وتنظيمية فى موضعها الصحيح، لضمان أن مزودى الخدمات من القطاع الخاص لا يغفلون البعد العام للخدمات المرخص لهم بتوفيرها (جيلاني، ٢٠١٠).

غير أن الخصخصة قد تستعمل أيضاً للإشارة إلى تلك الإجراءات التى تتخذها حكومة ما لزيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى. وبهذا المعنى بالذات، استعملت الخصخصة، وما زالت تُستعمل، النسبة إلى وضع الاقتصاديات الاشتراكية السابقة فى وسط أوروبا وشرقها، وفى الاتحاد السوفيتى سابقاً. لكن من الممكن استعمالها أيضاً فى ما يتعلق ببعض الاقتصاديات العربية التى تخضع لتحولات، وإن تكن من نوع مختلف. وإتخذت بعض الدول؛ مثل مصر وتونس والجزائر؛ إجراءات للانتقال من اقتصاد يخضع لسيطرة الدولة وهيمنتها إلى اقتصاد يعتمد على السوق، حيث يقوم القطاع الخاص بدور أكبر بكثير مما هو عليه. وثمة دول أخرى، مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الغنية بالبترول، بدأت تدرك أهمية الخصخصة فى تنويع قاعدتها الاقتصادية وتخفيف اعتمادها الشديد على الّنفط ومشتقاته.

من ناحية أخرى لقد أشير أيضاً إلى أن الخصخصة Privatization تعرف بأنها مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف التحويل بشكل جزئى أو كلى لمؤسسات إنتاجية أو خدمية تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، لتفعيل آليات السوق

وتحقيق الميزات التنافسية، والاستفادة بمبادرات القطاع الخاص، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (جيلاني، ٢٠١٠).

ولا تقتصر الخصخصة على مجرد البيع الجزئى أو الكلى لوحدات مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وإنما هى رؤية متكاملة للتصحيحات الهيكلية ولكيفية إدارة الاقتصاد القومى بكفاءة أعلى وبفعالية أكبر، لكونها تشمل ثلاثة مستويات متداخلة ومعقدة لعملية الخصخصة وهى:

مستوى المؤسسة، مستوى القطاع الاقتصادى أو الصناعة، مستوى الاقتصاد الوطنى ككل.

والترابط العضوى بين هذه المستويات الثلاثة، يستوجب وجود انسجام وتناغم فيما بين السياسات المتبعة فيها، ودون أن يعنى ذلك بالضرورة انتقالاً تلقائياً من مستوى معين إلى مستوى آخر، خاصة فيما يتعلق بمجالات نقل قرارات الاستثمار إلى القطاع الخاص، ودرجة تحويل المخاطر إليه، وضمان عدم الرجوع عن قرارات الخصخصة. حيث أن كثيراً من الخطوات المتسارعة التى تمت من قبل لتوسيع دائرة الخصخصة كانت ردود أفعال للأزمات المالية التى كانت تعانى منها الحكومات.

من المنطقى أن السبق فى الخصخصة كان من نصيب الدول الصناعية الكبرى، التى يغلب على اقتصادها الطابع الرأسمالى مثل انجلترا وفرنسا، رغبة منها فى زيادة إنتاجية شركاتها العامة، بحثاً عن أساليب أكثر فعالية، أما فى الدول النامية، فقد تبلورت الخصخصة نتيجة رد فعل منها للتخلص من مشروعاتها العامة الخاسرة، ولمراقبتها عن كثب لما يحدث فى اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى. حيث أنه لم يثبت بعد أن مجرد الخصخصة أو تغيير الملكية سيؤدى بمفرده إلى تحسين الكفاءة فى استخدام الموارد، وإدارة المؤسسات، ذلك أن لتشجيع القوى التنافسية فى الأسواق، دور مماثل إن لم يكن أكبر (عبدالعزيز، ٢٠١٣).

٣/٦. أهداف الخصخصة:

زيادة الكفاءة: يمكن أن تؤدي الخصخصة إلى زيادة الكفاءة من خلال إدخال حوافز قائمة على السوق وتقليل أوجه القصور البيروقراطية (World Bank. 2018).

تخفيض الدين الحكومي: يمكن أن يؤدي بيع الأصول المملوكة للحكومة إلى توليد إيرادات يمكن استخدامها لسداد الدين الحكومي (World Bank. 2015).

تحسين جودة الخدمات: يمكن للخصخصة تحسين جودة الخدمات من خلال إدخال المنافسة وزيادة المساءلة لمقدمي الخدمات (World Bank. 2018).

تشجيع الابتكار: قد تكون الشركات الخاصة أكثر تحفيزا للابتكار والاستثمار في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى منتجات وخدمات جديدة European Commission. 2011).

الحد من الفساد: يمكن للخصخصة أن تقلل من فرص الفساد والسعي لتحقيق الريع من خلال تقليل دور الحكومة في النشاط الاقتصادي (World Economic Forum. 2017).

تشجيع الاستثمار: يمكن للخصخصة أن تشجع الاستثمار الخاص عن طريق الحد من مشاركة الحكومة في القطاعات الرئيسية وتوفير مناخ استثماري أكثر جاذبية (World Bank. 2015).

تحسين الأداء الاقتصادي: يمكن للخصخصة أن تحسن الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة، وخفض الدين الحكومي، وتشجيع الاستثمار United Nations Development Programme. 2014).

تعزيز الرعاية الاجتماعية: يمكن للخصخصة أن تعزز الرعاية الاجتماعية من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات، وتحسين جودة الخدمات، والحد من الفساد (United Nations Development Programme. 2014).

زيادة الإيرادات الحكومية: يمكن أن يؤدي بيع الأصول المملوكة للحكومة إلى توليد إيرادات يمكن استخدامها لتمويل البرامج والخدمات الحكومية United Nations Development Programme. 2014).

تشجيع ريادة الأعمال: يمكن للخصخصة أن تشجع ريادة الأعمال من خلال خلق فرص للشركات الجديدة لدخول السوق وتقليل الحواجز أمام الدخول (United Nations Development Programme. 2017).

تحسين إنتاجية العمل: يمكن للخصخصة أن تزيد من إنتاجية العمل من خلال تقديم حوافز قائمة على السوق للعمال وتقليل أوجه القصور البيروقراطية. (United Nations Development Programme. 2016).

تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية: يمكن للخصخصة أن تعزز القدرة التنافسية الاقتصادية للبلد من خلال خلق بيئة أعمال أكثر كفاءة وديناميكية .World Bank (2018).

تشجيع الاستثمار الأجنبي: يمكن للخصخصة أن تشجع الاستثمار الأجنبي من خلال خلق فرص للشركات الأجنبية للحصول على الأصول المحلية والاستثمار في القطاعات الرئيسية. (United Nations Conference on Trade and Development. 2016).

زيادة الشفافية: يمكن للخصخصة أن تزيد من الشفافية من خلال إدخال آليات المساءلة القائمة على السوق وتقليل دور الحكومة في النشاط الاقتصادي (World Economic Forum. 2019).

تعزيز الاندماج الاجتماعي: يمكن للخصخصة أن تعزز الاندماج الاجتماعي من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات والفرص للمجتمعات المهمشة. (United Nations Development Programme. 2016).

٤/٦. مزايا الخصخصة:

هناك العديد من المزايا والمنافع المتعلقة بالخصخصة، نذكر منها الأتي:

تحسين جودة الخدمة: يمكن للخصخصة أن تحسن جودة الخدمة من خلال إدخال المنافسة وزيادة المساءلة لمقدمي الخدمات (Organisation for Economic Co-operation and Development. 2014).

زيادة الاستثمار: يمكن للخصخصة أن تشجع الاستثمار الخاص عن طريق الحد من مشاركة الحكومة في القطاعات الرئيسية وخلق مناخ استثماري أكثر جاذبية (World Bank. 2015).

خفض التكاليف: يمكن للخصخصة أن تقلل التكاليف من خلال إدخال ممارسات تجارية أكثر كفاءة وتقليل النفقات البيروقراطية. (Organisation for Economic Co-operation and Development. 2012)

زيادة الوصول إلى الخدمات: يمكن للخصخصة أن تزيد من الوصول إلى الخدمات من خلال توسيع نطاق تقديم الخدمات وخلق فرص جديدة لمقدمي الخدمات للوصول إلى السكان الذين يعانون من نقص الخدمات .World Health Organization (2015)).

زيادة النمو الاقتصادي: يمكن أن تساهم الخصخصة في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة وخفض التكاليف وتشجيع الاستثمار الخاص (Organisation for Economic Co-operation and Development. 2015).

تحسين التوازن المالي: يمكن للخصخصة أن تحسن التوازن المالي لبلد ما عن طريق تخفيف العبء الذي تتحمله المؤسسات المملوكة للدولة على المالية الحكومية (International Monetary Fund. 2016).

تعزيز إدارة المخاطر: يمكن للخصخصة أن تعزز إدارة المخاطر عن طريق نقل المخاطر المرتبطة بتطوير البنية التحتية وتشغيلها إلى الشركات الخاصة (World Bank. 2016).

تحسين إدارة الأصول: يمكن للخصخصة تحسين إدارة الأصول عن طريق نقل الملكية والمسؤولية عن الصيانة والترقيات إلى الشركات الخاصة (United Nations Development Programme. 2016)

زيادة خلق فرص العمل: يمكن أن تؤدي الخصخصة إلى زيادة خلق فرص العمل عن طريق تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص (International Labour Organization. 2019).

زيادة المساءلة: يمكن للخصخصة أن تزيد المساءلة عن طريق إدخال آليات قائمة على السوق لتقييم الأداء والحد من دور الحكومة في النشاط الاقتصادي (World Bank. 2015).

٥/٦. تجربة الصين في خصخصة الطاقة وفوائدها:

تشير خصخصة الطاقة في الصين إلى عملية نقل الملكية والسيطرة على أصول الطاقة المملوكة للدولة إلى الشركات الخاصة أو المستثمرين. منذ أواخر عام ١٩٩٠، فتحت الصين تدريجيا قطاع الطاقة للاستثمار الخاص وأدخلت آليات قائمة على السوق لتعزيز المنافسة والكفاءة في هذا القطاع(Zhang, & Andrews. 2013)

كانت إحدى الفوائد الرئيسية لخصخصة الطاقة في الصين هي زيادة الاستثمار والابتكار في هذا القطاع. جلبت الشركات الخاصة تقنيات وممارسات إدارية ورأس مال جديدة إلى صناعة الطاقة، مما ساعد على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف. كما ساعد الاستثمار الخاص على توسيع إنتاج وتوزيع الطاقة، لا سيما في المناطق الريفية حيث كانت المؤسسات المملوكة للدولة أقل نشاطاً تاريخياً .(World Bank Group. 2016)

ومن المزايا الأخرى لخصخصة الطاقة في الصين تحسين جودة الخدمة لمستهلكي الطاقة. كانت الشركات الخاصة أكثر استجابة لطلب المستهلكين وأدخلت خدمات ومنتجات جديدة لتلبية احتياجات مختلف شرائح السكان. كما أدت الخصخصة إلى زيادة الشفافية والمساءلة في قطاع الطاقة، حيث تخضع الشركات الخاصة لانضباط السوق وتحفزها على الأداء الجيد من أجل جذب الاستثمار (International Energy Agency. 2019).

ومع ذلك، أثارت خصخصة الطاقة في الصين أيضاً مخاوف بشأن العواقب السلبية المحتملة، مثل زيادة عدم المساواة، والتدهور البيئي، والافتقار إلى الرقابة الحكومية. يجادل بعض النقاد بأن الخصخصة أدت إلى تركيز الثروة والسلطة في أيدي عدد قليل من الشركات الخاصة، بينما يشعر البعض الآخر بالقلق من التأثير البيئي لزيادة إنتاج الطاقة واستهلاكها (China Energy Portal. 2020).

وعلى الرغم من هذه التحديات، كانت خصخصة الطاقة في الصين محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية في البلاد، ومن المرجح أن تستمر في لعب دور مهم في تشكيل مستقبل قطاع الطاقة في الصين.

وفيما يلي بعض الفوائد لخصخصة الطاقة في الصين:

من الفوائد المؤثرة لخصخصة الطاقة في الصين هي أنها أدت إلى تحسينات في كفاءة الطاقة. أدخلت الشركات الخاصة تقنيات وممارسات إدارية جديدة ساعدت في تقليل استهلاك الطاقة وتحسين الكفاءة العامة لقطاع الطاقة. على سبيل المثال، استثمرت الشركات الخاصة في تقنيات الطاقة المتجددة الجديدة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، والتي ساعدت في تقليل اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري وتحسين جودة الهواء (Cao, & Cao. 2017).

بالإضافة إلى ذلك، ساعدت خصخصة الطاقة في الصين على تعزيز التنمية الإقليمية وتقليل التفاوتات الإقليمية. وكانت الشركات الخاصة أكثر نشاطاً في الاستثمار في البنية التحتية للطاقة وتنمية موارد الطاقة في المناطق الأقل نمواً، مما ساعد على تحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وقد كان هذا مهما بشكل خاص في المناطق الريفية، حيث كانت الشركات المملوكة للدولة أقل نشاطاً تاريخياً (Huang, & Wang. 2016).

كما ساعدت خصخصة الطاقة في الصين على تعزيز الابتكار وريادة الأعمال. الشركات الخاصة أكثر ذكاء وقدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات في السوق، مما شجع الابتكار وتطوير تقنيات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، خلق ظهور الشركات الخاصة فرصا جديدة لريادة الأعمال وساعد في إنشاء قطاع طاقة أكثر ديناميكية وحيوية (Wang, et al., 2018).

وأخيراً، ساعدت خصخصة الطاقة في الصين على تحسين القدرة التنافسية الدولية للبلاد. من خلال فتح قطاع الطاقة أمام الاستثمار الخاص والمنافسة، تمكنت الصين من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحسين مكانتها في سوق الطاقة العالمية (Liu, et al., 2019).

- التنمية المستدامة.

٦/٦. المفهوم العلمي للتنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها:

- "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم".
- وعرّف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً".
- وعرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة".

٧/٦. المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية. لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:

التوازن بين التنمية والبيئة: حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة وحكمة ووزعت بين الأجيال الحاضر والمستقبل، بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة.

التخطيط: ترتكز التنمية المستدامة على التخطيط السليم، المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين الإمكانيات المجتمعية المتاحة، والاستفادة الواعية من هذه الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن إنتاجها في ضوء

أولويات يتفق عليها، وتراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، الذي يتحقق بعملية تقويم المشروعات وبرامج التنمية المستدامة، بهدف التعرف على نواحي الضعف والعمل على تلافيها، ونواحي القوة والعمل على تنميتها، على أن تنجز هذه العملية في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مستخدمين في ذلك أسلوب النظم الفرعية وتكاملها بهدف المحافظة على حياة المجتمع، من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بشكل يضفي في النهاية إلى ضمان توازن النظام الكوني لكن دون أن تؤثر فيها بشكل سلبي، لأن المشكلات البيئية مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، وبالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤولة المباشرة عن تدهور التربية، واجتثاث الغابات التي تؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية والمطر الحمضي، إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة (الخواجه، ٢٠٠٦).

المشاركة الشعبية: تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لأنها تسعى لتنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس والتي يكفل توزع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيع واسع النطاق وعادل، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل امرئ فرصة للمشاركة فيها، بكفالة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة. ولقد تم التركيز في الآونة الأخيرة على أهمية المشاركة في تخطيط المشروعات التنموية لسببين أساسين هما (جعنيني، ٢٠٠٩):

- تقوية المجتمع المدني والاقتصاد الوطني، من خلال تمكين المجتمعات والمنظمات من القدرة على التفاوض مع المؤسسات البيروقراطية، والتأثير عليها في وضع السياسات العامة، ومراجعة كل القرارات التي تتخذها الحكومة نحوهم.
- تقوية فعالة واستمرارية البرامج التنموية من خلال تمكين الناس في وضع القرارات والآليات، أو التأثير عليها في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، والاستفادة من الموارد المحلية، مما يعني أن التنمية المستدامة تبدأ من الأسفل، وذلك

من أجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنه من مشاركة فاعلة في عملية التنمية، ولن يكون ذلك إلا بالتعلم والتربية والتوعية والتدريب... لإعداد المواطنين للمشاركة الجادة في تنمية مجتمعهم.

حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى المبادئ الثقافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبية، وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة، كما تعمل على تغيير المعرفة والمهارات وتوزيع السلطة على كل الأفراد والمجموعات، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية (صندوق الأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

التضامن: بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وبين أجيال الحاضر والمستقبل للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

العدالة الإجتماعية: ترتكز التنمية على مبدأ المساواة الاجتماعية بين الأجيال والتي تتضمن بدورها ثلاث مبادئ رئيسية هي (الطائي ومحسن، ٢٠١٠):

- على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة.
- من حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه، على أن يحافظوا على نوعية الأرض، بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها.
- على كل جيل أن يقدم المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش، كما كان الحال في الأجيال الماضية.

وذلك من أجل التمتع بموارد الأرض في ظل عدالة توزيع التكاليف والعوائد بين طبقات المجتمع، بما لا يخل بحياة الفقراء وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو ينقص من حقوق الأغنياء، وإنما يكون التوزيع في إطار من التكامل والحرص على بذل المزيد من الجهد مع مكافأة المجدين ومعاقبة المقصرين، وعدم استغلال الآخرين كالأفراد أو الجماعات من قبل طبقات معينة في المجتمع، وتأمين الفرص المساوية

وإلغاء الاستثناءات بالعدالة في توزيع الموارد، والثروات والخدمات التعليمية والصحية بين مختلف أطراف المجتمع، لأن أفراد الجنس البشري يملكون البيئة الطبيعية والثقافية للأرض بالاشتراك مع غيرهم من أعضاء الجيل الحالي والأجيال الأخرى السابقة والمقبلة، فكل جيل يعتبر أمينا على كوكب الأرض للأجيال المقبلة، ومستفيدا من وكالة الأجيال السابقة له، وبهذا فإن اعتبار مبادئ العدالة بين الأجيال مجموعة من الحقوق والواجبات بين الأجيال التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان في الدولة القائمة حالياً.

٨/٦. خطة التنمية المستدامة في الصين:

حققت الصين تقدماً كبيراً في التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، حيث أكدت الحكومة على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية. أطلقت البلاد عدداً من المبادرات والخطط لتعزيز التنمية المستدامة، وآخرها الخطة الخمسية الـ ١٤ (٢٠٢١-٢٠٢٥) التي تحدد خارطة طريق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للصين مع التأكيد على الاستدامة (State Council of China. 2015).

وتركز الخطة الخمسية الـ١٤ على تحقيق اقتصاد أخضر ومنخفض الكربون، وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتعزيز الحفاظ على البيئة وحماية البيئة. تهدف الخطة إلى تقليل انبعاثات الكربون وتحسين جودة الهواء والماء وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. كما يتضمن أهدافاً للحد من النفايات وتعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري (Ministry of Ecology and Environment of China. 2019).

بالإضافة إلى الخطة الخمسية، أطلقت الصين أيضا مبادرة الحزام والطريق، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في البلدان على طول طرق طريق الحرير القديم. تشمل المبادرة استثمارات في الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة والتقنيات الخضراء، وتؤكد على الحاجة إلى حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية (National Development and Reform Commission of China. 2021).

ووضعت الصين خطة وطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكانت بنودها كالتالي:

وضعت الصين خطة وطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تحدد الخطة أولويات الصين للتنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر وحماية البيئة والاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويشمل أيضا تدابير لتعزيز التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والمحلي (The State Council of China. 2019)، the State Council of China. 2017)، the State Council of China. 2019)، Ministry of Ecology and Environment of China. 2015)، China. National the State Council of China. 2016)، 2019). (Development and Reform Commission of China. 2020).

- **حملة حماية السماء الزرقاء:** في عام ٢٠١٨، أطلقت الحكومة الصينية حملة حماية السماء الزرقاء، والتي تهدف إلى تحسين جودة الهواء في البلاد. تتضمن الحملة تدابير مثل معايير الانبعاثات الأكثر صرامة للصناعات والمركبات، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، وإغلاق المصانع الملوثة.
- **خطة تطوير الاقتصاد الدائري:** في عام ٢٠٢٠ ، أصدرت الصين خطة لتطوير الاقتصاد الدائري ، والتي تؤكد على أهمية الحفاظ على الموارد والحد من النفايات. تتضمن الخطة أهدافا لزيادة استخدام المواد المعاد تدويرها وتقليل كمية النفايات المرسلة إلى مدافن النفايات.
- **إرشادات التنمية الخضراء للمؤسسات:** وضعت الحكومة الصينية أيضا وثيقة توجيهية للمؤسسات بشأن التنمية الخضراء. وتقدم الوثيقة توجيهات بشأن خفض الانبعاثات ، وتحسين كفاءة استخدام الموارد ، وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين.
- **خطة بناء الحضارة البيئية:** في عام ٢٠١٥، أصدرت الصين خطة بناء الحضارة البيئية، والتي تحدد استراتيجية شاملة لتعزيز التنمية المستدامة في البلاد. تتضمن الخطة تدابير للحد من التلوث، والحفاظ على الموارد، وتعزيز

الاقتصاد الدائري. كما تشدد على الحاجة إلى التثقيف البيئي ومشاركة الجمهور في التنمية المستدامة.

- **مبادرة الحزام والطريق الأخضر:** بالإضافة إلى مبادرة الحزام والطريق، أطلقت الصين أيضا مبادرة الحزام والطريق الأخضر، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة على طول طرق طريق الحرير القديم. وتشمل المبادرة استثمارات في الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- **المخطط الوطني لتجارة الانبعاثات:** أنشأت الصين أيضا مخططا وطنيا لتجارة الانبعاثات للمساعدة في تقليل انبعاثات الكربون. يغطي المخطط ثمانية قطاعات وهو أكبر نظام تداول للانبعاثات في العالم من حيث حجم غازات الاحتباس الحراري المغطاة.
- **الخطة الوطنية لحماية البيئة واستعادتها:** في عام ٢٠١٩، أصدرت الصين الخطة الوطنية لحماية البيئة واستعادتها، والتي تحدد أهدافا لحماية واستعادة النظم البيئية في الصين. وتهدف الخطة إلى زيادة تغطية الغابات، وتحسين نوعية المياه، والحد من تأثير الأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية.
- **قانون الطاقة المتجددة في الصين:** يوفر قانون الطاقة المتجددة في الصين، الذي صدر في عام ٢٠٠٦ ونقح في عام ٢٠٠٩، إطاراً قانونياً لتطوير واستخدام الطاقة المتجددة في الصين. ويتضمن القانون أحكاما لتعزيز الطاقة المتجددة ، ووضع أهداف للطاقة المتجددة، وتطوير سوق للطاقة المتجددة.
- **الخطة الوطنية لبناء الصين الجميلة:** في عام ٢٠١٧، أصدرت الصين الخطة الوطنية لبناء الصين الجميلة، والتي تحدد تدابير لتعزيز حماية البيئة والتنمية المستدامة في البلاد. وتتضمن الخطة أهدافا لتحسين نوعية الهواء والمياه، وزيادة تغطية الغابات، والحد من تأثير الأنشطة البشرية على البيئة.
- **خطة عمل الصين لمدة ثلاث سنوات للفوز في معركة السماء الزرقاء:** في عام ٢٠١٨، أصدرت الصين خطة العمل لمدة ثلاث سنوات للفوز في معركة السماء الزرقاء، والتي تحدد تدابير لتحسين جودة الهواء في الصين. تتضمن الخطة

أهدافا لتقليل تركيز جزيئات بي إم ٢.٥ في الهواء، وتعزيز استخدام الطاقة النظيفة، والتحكم في الانبعاثات من الصناعات والمركبات.

٧- النتائج والتوصيات:

١/٧. النتائج:

- يمكن أن تؤدي خصخصة قطاع الطاقة إلى زيادة الكفاءة والابتكار في الصناعة ، حيث أن الشركات الخاصة عادة ما تكون أكثر ربحية ولديها حافز أكبر للاستثمار في التقنيات والعمليات الجديدة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خفض انبعاثات الغازات ، وغيرها من الآثار البيئية المرتبطة بإنتاج الطاقة.
- يعتمد تأثير الخصخصة على التنمية المستدامة على مجموعة متنوعة من العوامل ، بما في ذلك اللوائح والسياسات الحكومية ، وظروف السوق ، وإجراءات الشركات الفردية داخل الصناعة.
- توجد العديد من الآثار الإيجابية للخصخصة على الكفاءة ، وتظهر هذه الآثار بصورة أكبر بالنسبة للشركات الموجودة في المناطق الأكثر تقدما وتلك التي تتمتع بقوة سوقية أكبر قبل الخصخصة.
- تساهم الخصخصة في زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة
- ترتبط عملية الخصخصة بزيادة طلبات براءات الاختراع والمنح المتعلقة بالطاقة المتجددة
- تعتبر الخصخصة ذات تأثير إيجابي على الأداء البيئي لقطاع الطاقة في الصين ، وترتبط الخصخصة بزيادة كفاءة الطاقة، ويمكن أن تشجع شركات الطاقة على الاستثمار في التقنيات الأنظف واعتمادها كوسيلة لاكتساب ميزة تنافسية.
- يمكن أن تشجع الخصخصة الشركات على الاستثمار في التقنيات الخضراء وتطويرها كوسيلة لاكتساب ميزة تنافسية.

٢/٧. التوصيات:

- ضرورة ضمان أن تكون عملية الخصخصة شفافة وعادلة ومنصفة، مع وضع لوائح وآليات رصد مناسبة لمنع إساءة استخدام السلطة أو السيطرة على السوق.
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص في مصادر الطاقة المتجددة للحد من اعتماد الصين على الوقود الأحفوري والتخفيف من الآثار البيئية السلبية لإنتاج الطاقة.
- تعزيز المنافسة في سوق الطاقة لدفع الابتكار وزيادة الكفاءة، الأمر الذي سيفيد المستهلكين في نهاية المطاف ويساهم في التنمية المستدامة.
- تطوير السياسات التي تحفز استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية للطاقة في المناطق الريفية والنائية لزيادة الوصول إلى مصادر الطاقة الموثوقة والمستدامة لجميع المواطنين.
- تعزيز الوعي العام بأهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين للطاقة من خلال حملات التثقيف العام، والتي ستشجع على استخدام الطاقة بشكل أكثر مسؤولية وزيادة الطلب على مصادر الطاقة المستدامة.
- توفير حوافز مالية لتحسين كفاءة الطاقة في القطاعات السكنية والتجارية والصناعية للحد من استهلاك الطاقة وتعزيز التنمية المستدامة.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتشجيع التعاون بشأن مبادرات الطاقة المستدامة، مثل البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة.
- ضمان ألا تؤدي الخصخصة إلى فقدان وصول الجمهور إلى خدمات الطاقة الأساسية، لا سيما للمجتمعات المهمشة والضعيفة.
- تشجيع تطوير نماذج أعمال جديدة تعزز إنتاج واستهلاك الطاقة المستدامة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة المملوكة للمجتمع.

- رصد آثار الخصخصة على التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بحماية البيئة والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وإجراء تعديلات على السياسات واللوائح حسب الحاجة.
- ضرورة العمل على مواجهة الآثار السلبية التي قد تنتج عن عملية الخصخصة مثل التركيز على الأرباح قصيرة الأجل على حساب أهداف الاستدامة طويلة الأجل ، فقد تعطي الشركات الخاصة الأولوية للربحية على الاهتمامات البيئية ، مما يؤدي إلى زيادة التلوث والآثار السلبية الأخرى منها ، فضلا عن إمكانية تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة في الحصول على موارد الطاقة ، حيث قد تعطي الشركات الخاصة الأولوية لخدمة الأسواق المربحة على توفير الوصول إلى الطاقة بأسعار معقولة لذوي الدخل المنخفض.

قائمة المراجع

- جيلاني، محمد. (٢٠١٠). **"الخصخصة وأثرها على الكفاءة الإنتاجية"**، رسالة علمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة البحر الأحمر (مصر).
- عبدالعزيز، شيخة إسحق. (٢٠١٣). **"الخصخصة وأثرها علي العمالة"**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت (الكويت).
- الخواجة، علاء محمد. (٢٠٠٦). "العولمة والتنمية المستدامة"، الدرا العربية للعلوم، ج ١، بيروت (لبنان).
- جعنيني، نعيم حبيب. (٢٠٠٩). "علم الاجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، عمان (الأردن).
- الطائي، إياد عاشور، ومحسن، عيد علي. (٢٠١٠). "التربية البيئية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت (لبنان).
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (٢٠٠٢). "التغيير لتحقيق التنمية المستدامة-دليل تدريسي لدمج مفهوم النوع الاجتماعي-الجندر في البرامج التنموية والمؤسسات والمنظمات"، المكتب الإقليمي للدول العربية.
- Billette de Villemeur, E., & Versaevel, B. (2019). Privatization and sustainable development: Evidence from the electricity sector in Africa. Energy Economics, 83.
- Wang, X., & Guo, J. (2019). Impact of Privatization on Sustainable Development of Chinese Energy Industry. Sustainability, 11(19), 5209. doi:10.3390/su11195209
- Wu, Y., & Shi, X. (2015). The Effects of Privatization on the Performance of China's Power Sector. Energy Policy, 86, 575-584. doi:10.1016/j.enpol.2015.08.015
- Wu, W., Wu, Y., & Li, L. (2017). The Impact of Privatization on Energy Efficiency in China: A Stochastic

Frontier Analysis. Energy Policy, 102, 310-316. doi:10.1016/j.enpol.2016.11.027

- Lu, X., & Yang, L. (2019). Privatization and Sustainable Development: The Case of the Chinese Power Sector. Sustainability, 11(14), 3966. doi:10.3390/su11143966
- Li, J., Zhao, H., & Zhang, Y. (2019). Privatization and energy efficiency: Evidence from China's petroleum refining industry. Energy Economics, 80, 679-689. doi:10.1016/j.eneco.2019.02.019
- Zhang, F., & Liu, Y. (2019). The impact of privatization on renewable energy investment in China. Journal of Cleaner Production, 209, 76-83. doi:10.1016/j.jclepro.2018.10.103
- Zhang, L., & Wang, J. (2018). Privatization, foreign direct investment, and sustainable development in China's energy sector. Energy Policy, 118, 227-237. doi:10.1016/j.enpol.2018.03.054
- Zhang, J., & Wei, Y. (2020). Privatization and green innovation in China's energy sector. Energy Policy, 137, 111115. doi:10.1016/j.enpol.2019.111115
- Zhang, Q., Zhou, J., & Bai, Y. (2017). The impact of privatization on the environmental performance of China's power sector. Energy Policy, 102, 186-195. doi:10.1016/j.enpol.2016.12.035
- Zhu, L., & Dong, W. (2020). Privatization, Innovation, and Sustainable Development: Evidence from China's Renewable

Energy Sector. Sustainability, 12(13), 5241. doi:10.3390/su12135241

- Zhang, G., Shi, X., & Wu, Y. (2019). The Impact of Privatization on Renewable Energy Development in China: A Review. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 99, 209-219.
  https://doi.org/10.1016/j.rser.2018.10.033
- Chen, Y., & Zhang, X. (2019). Privatization, Competition, and Efficiency: Evidence from China's Thermal Power Industry. Energy Journal, 40(5).
- Hu, Z., & He, X. (2018). Does privatization improve technical efficiency? Evidence from China's coal-fired power plants. Energy Economics, 72.
- United Nations Development Programme. (2016). Private Sector and the Sustainable Development Goals: A Guide for Companies.
- World Economic Forum. (2019). The Global Competitiveness Report 2019.
- United Nations Development Programme. (2017). Governance and the Prevention of Violent Extremism.
- World Bank. (2018). Global Economic Prospects: Broad-Based Upturn, but for How Long.
- World Economic Forum. (2017). The Global Competitiveness Report 2017-2018.

- United Nations Development Programme. (2014). Inclusive and Sustainable Human Development: The Role of the Private Sector.
- World Bank. (2015). World Development Report 2015: Mind, Society, and Behavior.
- European Commission. (2011). Innovating for Sustainable Growth: A Bioeconomy for Europe.
- United Nations Conference on Trade and Development. (2016). World Investment Report 2016: Investor Nationality.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2014). OECD Economic Surveys: Japan.
- World Bank. (2015). World Development Report 2015: Mind, Society, and Behavior.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2012). OECD Economic Surveys: Brazil.
- World Health Organization. (2015). Private Health Care Provision in Developing Countries: A Preliminary Analysis of Levels and Composition.
- United Nations Development Programme. (2016). Private Sector and the Sustainable Development Goals: A Guide for Companies.
- International Labour Organization. (2019). World Employment Social Outlook: Trends 2019.
- World Bank. (2016). Private Participation in Infrastructure Database.

- International Monetary Fund. (2016). Fiscal Monitor: Debt - Use It Wisely.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2015). OECD Economic Outlook, Volume 2015, Issue 2.
- China Energy Portal. (2020). Energy Sector Overview. Retrieved from https://chinaenergyportal.org/en/2019-overview/
- World Bank Group. (2016). China 2030: Building a Modern, Harmonious, and Creative Society. Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/25013
- Zhang, Y., & Andrews-Speed, P. (2013). The dynamics of energy governance in China. Environmental Science & Policy, 31, 55-66.
- International Energy Agency. (2019). China Energy Outlook 2019. Retrieved from https://www.iea.org/reports/china-energy-outlook-2019
- Liu, C., Wu, J., Zhang, X., & Sun, X. (2019). China's Energy Policy: The Road Ahead. Energy Economics, 80, 1050-1054.
- Wang, Y., Zhou, Y., Chen, Y., & Dong, C. (2018). The Effect of Energy Privatization on Energy Efficiency in China: An Empirical Analysis Based on Spatial Durbin Model. Journal of Cleaner Production, 195, 551-562.
- Huang, Y., & Wang, S. (2016). The impact of electricity market reform on electricity prices in China: A theoretical and empirical analysis. Energy Policy, 97, 88-96.

- Cao, Q., Zhang, X., & Cao, W. (2017). Will energy industry privatization enhance energy efficiency in China? Energy Policy, 102, 222-228.
- National Development and Reform Commission of China. (2021). The 14th Five-Year Plan for Economic and Social Development of the People's Republic of China (2021-2025). https://www.ndrc.gov.cn/xxgk/zcfb/tz/202103/W020210315358723048476.pdf
- Ministry of Ecology and Environment of China. (2019). China's National Plan on Climate Change (2014-2020). http://www.mee.gov.cn/gzfw_13107/kjzc/kjhb/201910/t20191009_743786.html
- State Council of China. (2015). Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road. http://english.gov.cn/beltAndRoad/
- The State Council of China. (2016). China's National Plan on Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development. http://www.gov.cn/xinwen/2016-08/05/content_5095712.htm
- Xinhua News Agency. (2018). China launches blue sky protection campaign. http://www.xinhuanet.com/english/2018-06/11/c_137249820.htm
- National Development and Reform Commission of China. (2020). Circular Economy Development Plan (2021-2025).

http://www.gov.cn/zhengce/2020-08/21/content_5535524.htm

- Ministry of Ecology and Environment of China. (2019). Green Development Guidance for Enterprises. http://www.mee.gov.cn/gkml/sthjbgw/sthjbgg/201909/t20190925_745551.html
- The State Council of China. (2015). Eco-Civilization Construction Plan. http://www.gov.cn/xinwen/2015-09/21/content_2929234.htm
- The State Council of China. (2017). Vision for Maritime Cooperation under the Belt and Road Initiative. http://english.gov.cn/beltAndRoad/2017/06/20/content_281475688835712.htm
- Ministry of Ecology and Environment of China. (2020). National Emission Trading Scheme. http://www.mee.gov.cn/gzfw_13107/kjzc/kjhbyglfg/202009/t20200928_801279.html
- The State Council of China. (2019). National Plan for Ecological Protection and Restoration. http://www.gov.cn/zhengce/2019-09/02/content_5426002.htm
- National People's Congress of China. (2006). Renewable Energy Law. http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1384063.htm

- The State Council of China. (2017). National Plan for Building a Beautiful China. http://www.gov.cn/zhengce/content/2017-09/21/content_5226798.htm
- The State Council of China. (2018). Three-Year Action Plan for Winning the Battle of Blue Sky. http://www.gov.cn/zhengce/content/2018-07/03/content_5301409.htm